



المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

## تقرير الأنشطة

نسخة الجمهور

2012

[www.emhrf.org](http://www.emhrf.org)

صدر هذا التقرير بمساعدة مالية سخية من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR)، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (DANIDA)، ومؤسسات المجتمع المفتوح (OSF)، وصندوق سيغريد راوسنغ (SRT)، ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، وجهات مانحة أخرى من القطاع الخاص.

تقع المسؤولية الحصرية عن محتوى هذا التقرير على عاتق المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان وهو لا يعكس بأي شكل من الأشكال مواقف الشركاء الواردة أسماؤهم أعلاه.



SIGRID RAUSING TRUST

## جدول المحتويات

4	1. مقدمة.....
5	2. ملخص تنفيذي.....
6	3. الدعم المباشر للمنظمات غير الحكومية والمجموعات والمدافعين في مجال حقوق الإنسان.....
7	1-3 <u>التدخلات المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد المعرضين للخطر في البيئات القمعية والمتوترة.....</u>
9	2-3 <u>التدخلات المرنة دعماً للمنظمات غير الحكومية الناشئة والمشاريع الحساسة في السياق الإقليمي.....</u>
15	4. الدعم غير المباشر للمنظمات غير الحكومية والمجموعات والمدافعين في مجال حقوق الإنسان.....
15	1-4 <u>تعزيز الحضور في المنطقة: تونس وليبيا.....</u>
18	2-4 <u>تعزيز التعاون مع شبكات المؤسسات الإقليمية والدولية.....</u>
20	5. تدخلات العام 2012 بالأرقام.....
20	1-5 أنواع التدخلات.....
21	2-5 التركيز المواضيعي.....
21	3-5 نشاطات متلقي الدعم.....
23	4-5 أنواع النفقات التي تمت تغطيتها.....
24	5-5 أنواع الدعم غير المباشر.....
25	6-5 النوع الاجتماعي.....
26	7-5 البلدان.....
27	6. المسائل التنظيمية.....
27	1-6 التشاور مع مجلس الممثلين.....
28	2-6 الشراكات المالية.....
28	3-6 <u>المعلومات والاتصالات.....</u>
28	4-6 <u>المراجعة.....</u>
30	6-6 <u>الإدارة الداخلية.....</u>

## 1. مقدمة

لا تزال المنطقة العربية بعد مرور ثلاثة أعوام تقريباً من انطلاقة "ثوراتها" تحمل تناقضات صارخة في مسارها الديمقراطي. ففي حين بدأ عهد دستوري جديد وأجريت انتخابات في خمس بلدان هي: تونس والمغرب ومصر وليبيا والجزائر،<sup>1</sup> فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تزال تُمارَس على مستويات متعددة على يد جهات فاعلة مختلفة بما فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية.

وفي سياق يزخر بالتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية، المرتبطة في الغالب بالتدخلات الإقليمية والدولية، لا تزال المرحلة الانتقالية الحالية حاسمةً بالنسبة لمستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة. وطوال مراحل التوترات العنيفة والنضال الشعبي السلمي والمفاوضات الجدلية التي تميز البيئات التحولية الهشة في المنطقة، ظلت حماية حقوق الإنسان وتعزيزها "المؤشر الرئيس الذي يُقِيمُ التقدم المحرز في تطبيق نموذج ديمقراطي يقوده المواطنون من أجل التعايش".<sup>2</sup>

يكشف الوضع في مصر، التي هزتها موجات جديدة من العنف، مدى الصعوبات التي تواجهها عملية ضمان احترام حقوق الإنسان في المناطق المارة بمرحلة انتقالية. فحريات الرأي التعبير وتكوين الجمعيات مهددة، والحكومة الجديدة لا تطبقها ولا تكفلها. إن نموذج المجتمع الذي تسعى له شعوب المنطقة سوف يحدد شكل وتعريف عملية التحول الاجتماعي والسياسي الجارية حالياً.

وعلاوةً على ذلك، سيكون لاستمرار الحرب الأهلية في سوريا وعواقب الثورة في ليبيا على الأرجح انعكاسات كبيرة على وضع حقوق الإنسان على المدى البعيد وبالتالي على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في هذين البلدين.

ما فتئت حركة المجتمع المدني تثبت حيويتها وأهميتها البالغتين - ولا سيما في تونس - على صعيد ضمان احترام الحريات الأساسية والحيلولة دون أي محاولة للاستيلاء على مطالب الثورات الشعبية. ومع ذلك، لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان حذرين ومتيقظين في وجه الانجرافات العنيفة والظلامية الجارية في المنطقة حالياً. غير أن هذه الحركة تضعف بسبب عوامل عدة منها التهديدات، والصعوبات المالية، والعقبات التي تحول دون توحيد الصفوف والجهود. ولا تزال هذه العوامل تقع في صميم شواغل المؤسسة الأوروبية-متوسطية وتحدد باستمرار نطاق تدخلاتها واستراتيجياتها.

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون لإجراءات تعسفية كالحرق والقتل خارج نطاق القضاء والخطف. ويواجهون أيضاً ممارسات التخويف والتحرش الجسدي والنفسي التي يفاقمها في الغالب سوء المعاملة وتدابير إدارية بالفصل - ولا سيما في سوريا وليبيا والجزائر. يتواصل في العديد من البلدان، بما فيها مصر والجزائر، الاضطهاد القضائي بحق المدافعين في حين ما برح نطاق عملهم يتعرض لتهديد متزايد بفعل التدابير التشريعية التقييدية التي تعوقهم عن ممارسة حقهم في حرية تكوين الجمعيات والتجمع.

وفي هذه السياقات، تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان لأعمال عنف متزايدة، وهن مستبعدات إلى حد كبير من العملية الانتقالية الجارية في المنطقة رغم التدابير الإيجابية التي اعتمدها بعض البلدان، بما فيها ضمان التوازن بين الجنسين في القوائم الانتخابية في تونس، أو إدراج هذا الأمر ضمن الأهداف الدستورية في المغرب. ساءت التبعات على حقوق المرأة في مصر بموجب الدستور الذي اعتمد بعد استفتاء أجري على عجاله في ديسمبر/كانون الأول

<sup>1</sup> يشمل النطاق الجغرافي لتدخلات المؤسسة منطقة جنوب المتوسط، وبخاصة المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن وفلسطين وإسرائيل ولبنان وسوريا. وقد أوليت التطورات الحاصلة في بلدان عربية أخرى كاليمن والبحرين اهتماماً خاصاً بهدف تحسين نهج المؤسسة الأوروبية-متوسطية وتحليل تداعيات تلك التطورات في منطقة جنوب المتوسط، بيد أن التقرير الحالي لا يتطرق لها.

<sup>2</sup> محمد الصغير جنجار، "الثورات العربية وتحدي التعايش الديمقراطي"، مداخلة في اجتماع مجلس أمناء المؤسسة الأوروبية-متوسطية.

2012. فالدستور يهمل حقوق المرأة ولا يحظر التمييز ضدهن بصريح العبارة. وفي سوريا، تعاني النساء، اللاتي يتولين في كثير من الأحيان المسؤولية الحصرية عن أطفالهن، من الآثار الجسدية والنفسية للحرب معاناةً شديدة. تشير التقارير والشهادات المختلفة إلى وقوع حالات اغتصاب واعتداء جنسي، وزواج قسري ومبكر، ودعارة وجرائم شرف إضافة إلى نيل نساء الأسرة. وينطبق ذلك بالأخص على المشردين داخلياً واللاجئون داخل وخارج المخيمات في البلدان المجاورة.<sup>3</sup>

وفي بعض البلدان التي شهدت تقدماً ولا تزال تواجه حالة من عدم اليقين، ولا سيما المغرب، ركزت المؤسسة استراتيجيتها على توطيد التحركات الرامية إلى تعزيز جهود الحوار والدعوة - فيما يتعلق بجهود النهوض والتحول في مجالات من قبيل المساواة والتعددية والتنوع. وقد ظلت الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما في مجال العدالة، والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للشباب في المجتمعات العربية في طليعة شواغل المؤسسة. وفي البلدان الأخرى حيث تأكد وجود تهديدات جديدة ومنتزعة، مثل سوريا ومصر والجزائر، تسعى المؤسسة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم من مواصلة أنشطتهم في توثيق الإفلات من العقاب ومحاربتهم، والدفاع عن حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً ونشر الوعي بشأن احترامها. وهكذا أولت المؤسسة الأولوية للأخلاقيات، والتفاعلية، والشراكات، والقرب بهدف دعم ثلاثة وثمانين مدافعاً عن حقوق الإنسان،<sup>4</sup> يعملون فرادى وجماعات، لدرء إمكانية انتكاس الديمقراطية ومن أجل تعزيز تنفيذ إصلاحات حقيقية ودائمة لحقوق الإنسان.

## 2. ملخص تنفيذي

على خلفية التطورات السريعة والديناميات المختلفة الجارية في مختلف دول المنطقة، ركزت المؤسسة الأوروبي-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان استراتيجيتها على حماية حركة حقوق الإنسان وتعزيزها أثناء تكيفها مع عمليات التحول الحاصلة في المجتمعات العربية.

ويمكن إبراز العديد من المبادئ والإجراءات فيما يتعلق بنهج المؤسسة المحدد إزاء هذه التطورات التي شهدتها العام 2012.

1- ركزت المؤسسة بوجه خاص على دعم المدافعين الأفراد المعرضين للخطر من خلال تمويل احتياجاتهم من الرعاية الطبية والحماية الأساسية، وعلى مساعدة جماعات المجتمع المدني الناشئة من خلال تمويل نفقاتها الأساسية. وقد شكّل المدافعون الأفراد والمنظمات غير الحكومية الناشئة ما نسبته 38 بالمائة و37 بالمائة على التوالي من مجموع المستفيدين في عام 2012.

2- ظلت حالة حقوق الإنسان في سوريا تمثل شاغلاً رئيسياً للمؤسسة، حيث قامت المؤسسة بعددٍ من التدخلات التي ركزت على حماية المدافعين، وتوثيق القمع، وتأمين الملاجئ، ورفع مستوى الوعي حول المواطنة. وقد جرت تلك التدخلات في بيئة تفتقر فيها الجهات المانحة الرئيسية في الغالب إلى آليات لتحويل الأموال على نحو سريع ومبتكر

<sup>3</sup> الشبكة الأوروبي-متوسطة لحقوق الإنسان، تحرك عاجل من أجل المرأة السورية:

<http://www.euromedrights.org/eng/2013/05/03/urgent-action-for-syrian-women/>، 3 مايو/أيار 2013؛ الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، العنف ضد المرأة في سوريا: الخروج من الصمت. تقرير عن الوضع في أعقاب بعثة تقييم أرسلتها الفدرالية إلى الأردن في ديسمبر/كانون الأول 2012: <http://www.fidh.org/Violence-against-women-in-Syria-Breaking-the-silence-13134>

<sup>4</sup> من أصل 222 طلباً من أجل التمويل وردت من المدافعين عن حقوق الإنسان في العام 2012.

كما يتطلب الموقف، وإلى الوسائل اللازمة لإصدار عدد كبير من المنح الفردية الصغيرة. وقد استأثرت تدخلات المؤسسة في سوريا بما نسبته 44 بالمائة من مجموع تدخلاتها في العام 2012.

2-3 وفي تونس، عززت المؤسسة حضورها الإقليمي، وأعطت الأولوية لدعم واستدامة أنشطة منظمات المجتمع المدني الناشئة في المناطق النائية، إذ حرصت على مواصلة التعبئة من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لدرء الانتكاسات الممكنة في مسار الديمقراطية. وبهذه الصفة، عملت المؤسسة على نحو متزايد كواجهة للجهات الفاعلة الدولية، بما فيها الجهات المانحة، في توفير الدعم الفعال والمستدام من أجل تلبية احتياجات المدافعين ومنظمات المجتمع المدني.

2-4 بدأت المؤسسة العمل في ليبيا حيث هدفت من خلال عدد من تدخلاتها إلى تحديد ودعم المبادرات الناشئة العاملة في مجال المواطنة وتمكين المرأة. ونظراً إلى الاحتياجات الكثيرة التي أعربت عنها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الليبي، والتي تتجاوز الدعم المالي، فإن المؤسسة سوف تعزز تبادل الزيارات والمشاورات وإرسال بعثات المدافعين الليبيين إلى تونس بهدف التدريب.

2-5 وفي عام 2012، ركزت المؤسسة بوجه خاص على تعزيز الدور القيادي للمرأة وحماية حقوقها. وبلغت نسبة التدخلات المعنية بالنوع الاجتماعي 28 بالمائة من مجموع التدخلات في العام 2012. وأولت المؤسسة الأولوية أيضاً للشواغل المواضيعية الأساسية في المنطقة، مثل مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية وتعزيز الجهود المحلية الرامية إلى تبني وتنفيذ الإصلاحات في مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2-6 وبالإضافة إلى توفير الدعم المالي، أولت المؤسسة الأولوية لتعزيز التعاون والشراكة مع الجهات الفاعلة المماثلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. فزيادة التعاون مع هؤلاء الشركاء ضروري لتجنب ازدواجية الجهود، وتعزيز تبادل المعلومات، ومناقشة وتنسيق الاستراتيجيات التي يمكن أن تدعم المدافعين بفاعلية على المدى البعيد.

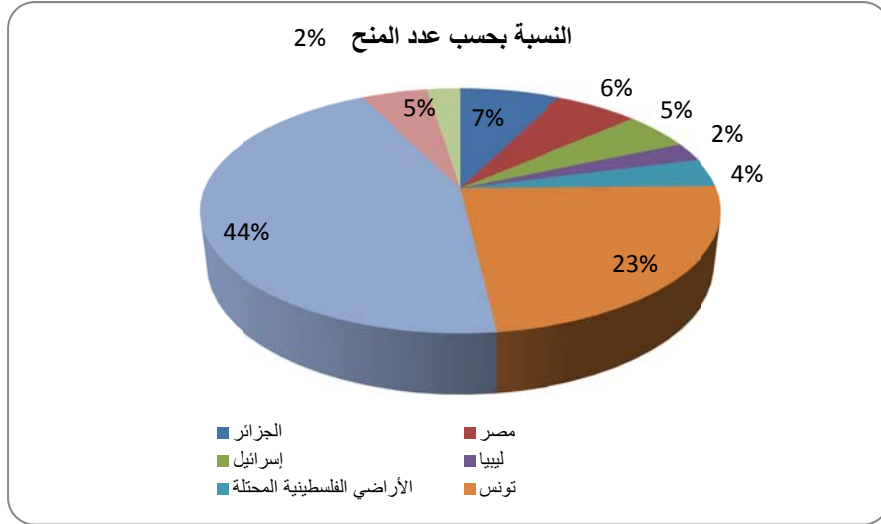
2-7 وكنتيجة لهذه التطورات، اتسع دور المؤسسة في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وزادت ميزانيتها السنوية بنسبة 50 بالمائة. واستأثرت التدخلات المباشرة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان بأكثر من ثلثي ميزانية المؤسسة، في حين أقيمت النفقات الإدارية ونفقات الموظفين عند نسبة 23 بالمائة.

إن مسار العمل الذي اتبعته المؤسسة في العام 2012 هو انعكاسٌ لهذه التركيزات، حيث تجلّى بشكل ملموس في الأنشطة المركزة على المجالين المعروضين أدناه - وهما الدعم المباشر وغير المباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان.

### 3. الدعم المباشر للمنظمات غير الحكومية والمجموعات والمدافعين في مجال حقوق الإنسان

نفذت المؤسسة 81 تدخلاً لدعم 83 مدافعاً عن حقوق الإنسان (47 منظمة غير حكومية أو مجموعة و36 فرداً) يعملون على تعزيز حقوق الإنسان ودعمها وحمايتها ورصد احترامها في منطقة جنوب المتوسط.<sup>5</sup> وفاق مجموع المنح المقدمة لهؤلاء المدافعين مبلغ المليون يورو.<sup>6</sup>

<sup>5</sup> تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية 212 طلباً واستفساراً من المدافعين عن حقوق الإنسان في العام 2012 للحصول على التمويل. واستناداً إلى عملية شاملة بذلت فيها المؤسسة العناية الواجبة، وامتثالاً لمعايير الاختيار الرئيسية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت، قدم المجلس دعماً مستعجلاً أو مرناً أو عادياً لما نسبته 36 بالمائة من المتقدمين. وقد وردت أغلبية الطلبات من المدافعين الذين سمعوا بالمؤسسة من أشخاص آخرين (مدافعين أو شركاء)، أو عن طريق الزيارات الميدانية التي أجرتها المؤسسة، أو بواسطة أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، أو من موقع الإنترنت التابع للمؤسسة الأورو-متوسطية. ومن الجدير بالذكر أن 7 بالمائة من المستفيدين من تدخلات المؤسسة كانوا من أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان.



يُظهر الرسم البياني نسبة التوزيع العام للمنح بحسب البلد، ويبرز التركيز على سوريا وتونس باعتبارهما بلدين يحظيان بأولوية تدخلات المؤسسة:

يمكن تقسيم الدعم المقدم للمدافعين في المنطقة إلى فئتين رئيسيتين كما هو مبين أدناه. وهاتان الفئتان غير ثابتتين، بل تتغيران بحسب التطورات والاحتياجات التي يُعرب عنها المدافعون.<sup>7</sup>

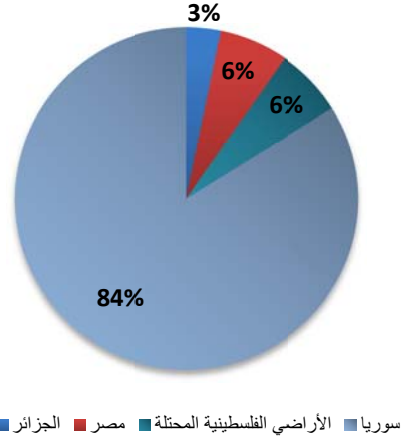
### 1-3 التدخلات المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد المعرضين للخطر في البيئات القمعية والمتوترة

قدّمت المؤسسة دعماً مستعجلاً إلى 36 فرداً مدافعاً ممن يواجهون صعوبات أو يتعرضون لأخطار بسبب عملهم في دعم التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط في العام 2012. كما يوضح الرسم البياني أدناه، تركزت الغالبية العظمى من هذه التدخلات على الآثار المترتبة على تصاعد النزاع في سوريا.

<sup>6</sup> المبلغ تحديداً هو 1,057,982.19 يورو.

<sup>7</sup> أسست المؤسسة الأوروبي-متوسطية آليتين للاستجابة بمرونة للاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان: آلية الاستجابة المستعجلة التي تتيح للمجلس أن يبت بشأن الطلبات التي تبلغ قيمتها 5,000 يورو (مع سقف للنفقات الإضافية مقداره 20%، أي 6,000 يورو) في غضون فترة لا تتجاوز 10 أيام، وآلية للتشاور المنتظم يستخدمها المجلس في اجتماعاته الدورية التي يناقش فيها طلبات التمويل التي تصل قيمتها إلى 40,000 يورو.

### توزيع المنح على الأفراد بحسب البلد



وعلى وجه الخصوص، قدّمت المؤسسة الدعم الطارئ للحالات التالية:

- خمسة مدافعين في سوريا ومصر والجزائر حصلوا على مساعدة لكي يتمكنوا من تلقي العلاج الطبي الملانم في بلدانهم أو خارجها، حيث كانت حياتهم مهددة بسبب مشاكل صحية خطيرة. واستندت قرارات تقديم الدعم إلى اعتبارات من قبيل جسامة الانتهاكات لحقوق هؤلاء المدافعين أو عدم قدرتهم على تحمل التكاليف المترتبة على العلاج بسبب انهماكهم المستمر في الدفاع عن حقوق الإنسان.
- عشرة مدافعين سوريين ممن تعرضوا لمضايقات مستمرة أو اعتقالات تعسفية بسبب مواقفهم المؤيدة لحقوق الإنسان تلقوا دعماً لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية بهدف حماية سلامتهم وتمكينهم من التغلب على محتنتهم ومتابعة عملهم في مجال حقوق الإنسان في سوريا.
- 21 مدافعاً في المنفى مع أسرهم ممن فروا من بلدانهم بسبب تعرض حياتهم للتهديد نتيجة نشاطهم وبسبب الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي كانوا يواجهونها تلقوا دعماً من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية وتمكينهم من مواصلة عملهم في الخارج.

وبما أن أحد الأهداف الرئيسية للمؤسسة يتمثل في ضمان حصول المدافعين الذين يواجهون صعوبات أو يتعرضون للخطر على دعم على المدى المتوسط والمدى البعيد، فقد سعت المؤسسة إلى تنسيق نشاطاتها مع الشركاء لضمان تلقي عدد من المدافعين وأقاربهم دعماً فعالاً، وبصفة محددة:

- نسقت المؤسسة تدخلاتها المستعجلة لدعم 16 مدافعاً سورياً عن حقوق الإنسان مع عدة منظمات إقليمية ودولية، بما في ذلك أعضاء فريق أساسي يتكون من منظمات غير حكومية دولية تعمل في سوريا، كجزء من نشاطاتها التضامنية (الحملات، والمناشدات العاجلة، والبيانات الصحفية، وبعثات مراقبة المحاكمات، والزيارات الميدانية، والرسائل والاجتماعات مع المسؤولين الرسميين، إلخ).
- وضعت المؤسسة مقترحات ترمي إلى تحري إمكانات الحماية على المدى البعيد لثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. ونتيجة لذلك، أعطى برنامج مركز حقوق الإنسان التطبيقية في جامعة يورك منحتي زمالة وقائية لناشطين فلسطيني وسوري.



■ اضطلعت المؤسسة بدورٍ محوري في ترتيب قيام ستة شركاء دوليين بتحمل تكاليف إضافية مرتبطة بالعلاج الطبي، وتكاليف الاحتياجات الشخصية والمهنية لسبعة مدافعين سوريين وجزائريين وفلسطينيين وأفراد أسرهم. وفي أربعة حالات، عملت المؤسسة كوسيط.

وبصفة عامة، كانت محصلة تدخلات المؤسسة في حالات الطوارئ محصلةً إيجابية:<sup>8</sup>

- تمكن خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان من تلقي علاج طبي ملائم في الوقت المناسب. وتمكن أربعة منهم من مواصلة عملهم جراء التحسن الذي طرأ على حالتهم الجسدية والنفسية. وللأسف، تعرّض أحد المدافعين للاعتقال في 2012 ولا يزال مصيره مجهولاً.
- مكّن الدعم المستعجل الذي قدمته المؤسسة 29 مدافعاً عن حقوق الإنسان من تقادي التهديدات المحدقة بحياتهم وتدني مستوى سلامتهم. واستطاع معظمهم من تأمين الموارد اللازمة لمواصلة عملهم في رفع مستوى الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان، سواء في بلدانهم أو من خارجها.
- ومع ذلك، اعتُقل ثلاثة من هؤلاء المدافعين بحلول مطلع عام 2013، ولم يكونوا قادرين على استئناف عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن ستة مدافعين سوريين من إيجاد الفرصة على المدى البعيد لتأمين سلامتهم وسُبل عيشهم، وكننتيجة لذلك قد يحتاجون متابعةً متعمقة ودعمًا جديداً من المؤسسة في 2013.

### 2-3 التدخلات المرنة دعماً للمنظمات غير الحكومية الناشئة والمشاريع الحساسة في السياق الإقليمي

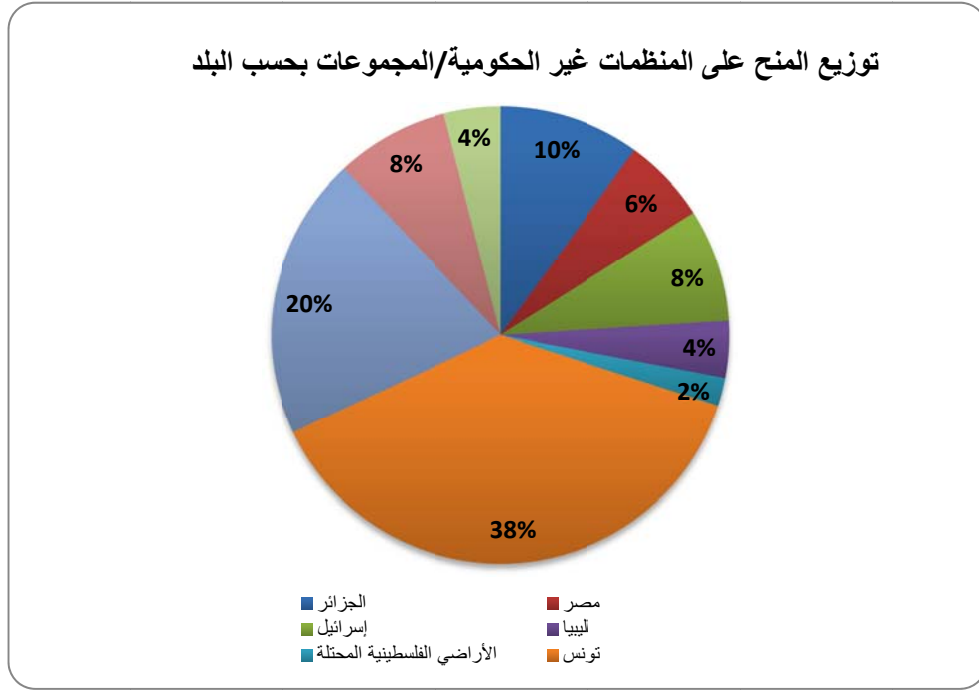
بهدف تكييف تدخلاتها مع الديناميات الجديدة القائمة، قدمت المؤسسة دعماً مرناً، في إطار الدعم المستعجل والعادي، لصالح 47 منظمة غير حكومية ومجموعة حقوق إنسان تواجه صعوبات في تأمين الأموال أو لا تندرج ضمن التصنيفات الرئيسية المتبعة لدى المانحين.

ركزت هذه التدخلات على الحالات التالية:

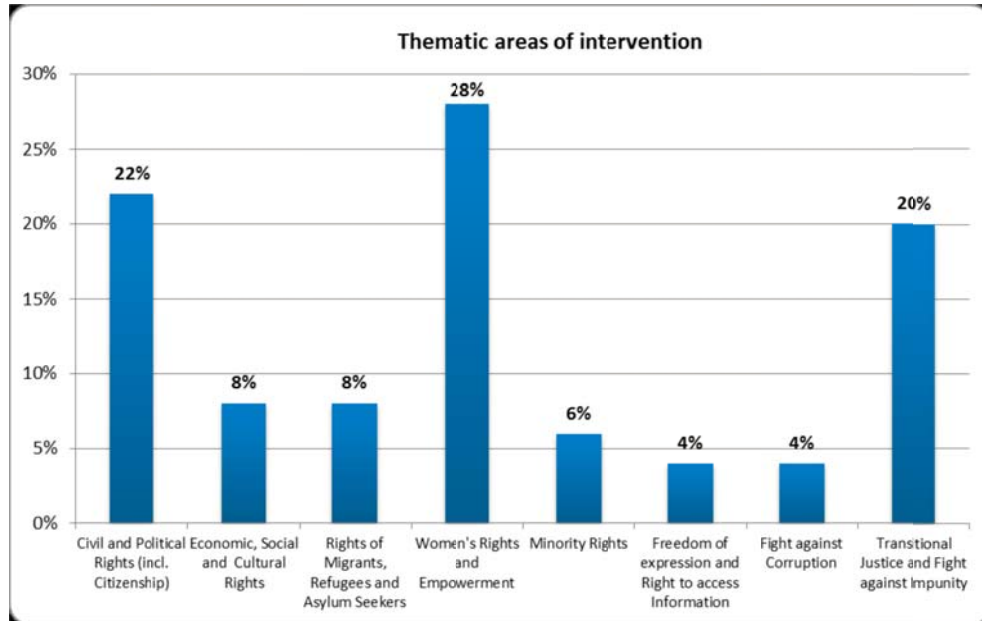
- تعزيز واستدامة 27 مجموعة ناشئة في مجال حقوق الإنسان في مواجهة التطورات سريعة التغيير؛
- تعزيز قدرات 20 مجموعة حقوق إنسان ومنظمة غير حكومية لتمكينها من تطوير مشاريع حساسة في بلدانها.

<sup>8</sup> أكد جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية استلام المبالغ في وقتها. ولم تفارق المساعدة المالية المستعجلة المقدمة من المؤسسة التهديدات الأمنية التي يواجهها المتلقون، وذلك بفضل قواعد السرية المتبعة قبل تحويل الأموال وأثناء التحويل وبعده.

استهدف 76 بالمائة من جميع التدخلات المرنة في عام 2012 المناطق النائية في البلدان التي تظهر في الرسم البياني أدناه:



حظيت المسائل التالية باهتمام خاص من مجلس الأمناء في العام 2012:



اجتهدت المؤسسة من أجل الاستجابة للاحتياجات المحددة التي أعربت عنها الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في السياقات التي تطورت فيها الأحداث بسرعة وحيث كانت الديناميات الوطنية تختلف من بلدٍ لآخر. وتبسيطاً لعرض أنشطة المؤسسة، ترد فيما يلي خمسة سياقات رئيسية للتدخل.

### 1-2-3 الحرب الأهلية في سوريا

في سياق العنف المتصاعد، وتزايد عسكرة النزاع الدائر في سوريا وتطرفه، سعت المؤسسة بتدخلاتها لدعم 9 مبادرات لحقوق الإنسان تركز على تحقيق الأهداف التالية:

- **تعزيز رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع كافة** بواسطة أربع جمعيات ومجموعات حقوق إنسان تمتلك شبكات مهمة من الناشطين داخل سوريا. ويتمثل الهدف في زيادة الوعي حول هذه الانتهاكات في المجتمع المدني المحلي، ووسائل الإعلام، والمجتمع الدولي. وفي حالة واحدة، يتمثل الهدف في حماية الوثائق القانونية داخل مباني المحاكم.
- **توفير المساعدة القانونية والتمثيل القانوني** لسجناء الرأي وضحايا القمع المائلين أمام المحاكم المحلية في سوريا.
- **توفير المأوى وزيادة الوعي حول المواطنة والحوار بين الأديان** للناس الضعفاء والمنكوبين، ولا سيما النساء والشباب والأطفال، بواسطة منطمتين حديثتي النشأة تعملان بشكل رئيسي في المدن النائية التي مزقتها الحرب في سوريا.
- **الاستجابة للتدفق المتزايد من الناشطين السوريين المنفيين الذين يواجهون ظروفاً صعبة في أوروبا**، بواسطة تقديم المشورة لهم ودعوة السلطات الأوروبية لحمايتهم في ظل القانون.

### 2-2-3 السياقات الانتقالية في تونس وليبيا ومصر

على خلفية الأوضاع السياسية غير المستقرة والمرتبطة بانعدام مؤسسات تكفل ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، استهدفت تدخلات المؤسسة 22 مبادرة في السياقات الانتقالية في تونس وليبيا ومصر.

سعت هذه المبادرات في المقام الأول إلى دعم جهود إعادة الإعمار والتحول على الصعيد المحلي، وتعزيز تبني وتنفيذ إصلاحات في مجال حقوق الإنسان من أجل درء إمكانية انتكاس الديمقراطية.

إلا أن المؤسسة رصدت تدهوراً كبيراً في حالة حقوق الإنسان وتزايداً في التهديدات المحدقة بحقوق المرأة في مصر أثناء عام 2012. وازدادت النظرة إلى المدافعين والمنظمات غير الحكومية كخصوم سياسيين بل وكأعداء أيديولوجيين أيضاً. ونظراً لاستمرار أنماط الانتهاكات، ركزت المؤسسة تدخلاتها على حماية الناشطين والمنظمات غير الحكومية في مصر.

- **تعزيز جهود الدعوة التي تبذلها 11 منظمة غير حكومية** تهدف إلى تعزيز الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ولا سيما في مجالات حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق المهاجرين واللجئين، ومكافحة الإفلات من العقاب (بما في ذلك مسألة العدالة الانتقالية). وفي سبع حالات، قدمت هذه الجهات الفاعلة الجديدة

مقترحات وتوصيات تشريعية؛ وفي أربع حالات، وثقت المنظمات غير الحكومية انتهاكات حقوق الإنسان بهدف إقامة دعاوى رسمية أو شكاوى قانونية في نهاية المطاف.

- رفع مستوى الوعي حول احترام حقوق الإنسان على المستوى الشعبي من خلال الدورات التدريبية وأنشطة الربط الشبكي التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وعامة الجمهور، وذلك بواسطة 10 منظمات غير حكومية. تتصل المسائل التي تتناولها تلك المنظمات بقضايا المواطنة، وحقوق المرأة والقيادة النسائية (بما في ذلك محاربة العنف ضد المرأة)، وحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، والحقوق البيئية، وحقوق الأقليات، ومكافحة الفساد.
- حماية منظمة غير حكومية في مصر كانت أنشطتها تواجه معوقات بسبب الإجراءات القانونية التعسفية، وذلك لتمكينها من مواصلة أنشطتها في دعم حقوق المرأة في وقت حرج.

### 3-2-3 البيئة المقيدة للمجتمع المدني في الجزائر

كان أثر الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر معاكساً حيث فرضت مزيداً من القيود على أنشطة المجتمع المدني. وقد سعت تدخلات المؤسسة لدعم 5 مبادرات ترمي إلى تعزيز حماية المدافعين والحيولة دون تفاقم التدهور في حالة حقوق الإنسان، وركزت التدخلات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة:

- توفير المساعدة القانونية والتمثيل القانوني مجاناً للمدافعين الجزائريين عن حقوق الإنسان والنقابيين العماليين المستقلين الذين باتوا هدفاً على نحو متزايد للاعتقالات والاحتجاز التعسفية بسبب نضالهم المستمر من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- حماية حرية تكوين الجمعيات والتجمع للنقابات المستقلة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن السياق الحالي.
- رفع الوعي بشأن حقوق المرأة وتعزيز المشاركة والقيادة النسائية في منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في المناطق النائية التابعة لبلدية وتمنراست وهران.

### 4-2-3 التحديات التي تواجه المجتمع المدني ضمن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

شهد المجتمع المدني في إسرائيل وفلسطين عدداً من الانتكاسات في الفترة الماضية. فقد أعربت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في إسرائيل عن شواغلها فيما يتعلق بتأمين الأموال للأنشطة المتعلقة بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق المهاجرين واللاجئين بسبب الخطاب والسلوك القانوني الحكومي الحانق بشكل متزايد. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تواصل السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس حملة مدفوعة باعتبارها سياسية للتضييق على الجهات الفاعلة والأنشطة في المجتمع المدني.

وهكذا هدفت تدخلات المؤسسة إلى التصدي للتحديات التي واجهتها 5 منظمات غير حكومية. وتلقت منطمتان غير حكوميتان في حالتين من هذه الحالات تمويلاً مرحلياً لتمكينهما من مواصلة نشاطهما الحساسة التي تركز على الأوضاع التالية:

- **تعزيز جهود الدعوة** التي تبذلها المنظمات غير الحكومية المحلية مع المشرعين والحكومة سعياً لضمان تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الفلسطينيين المشردين داخلياً في إسرائيل، وإصلاح قانون الأحوال الشخصية المطبق في المحاكم الشرعية في إسرائيل.
- **تحركات لرفع الوعي** عند عامة الجمهور بهدف وقف تسليح المرأة في إسرائيل والاتجار بأجساد النساء.
- **تقديم الدعم المباشر للنساء من ضحايا العنف** ولا سيما النساء المستضعفات ضحايا الإساءات الجنسية والتمييز.

### 3-2-5 التحديات التي تواجه المجتمعات المدنية في المغرب ولبنان

في المغرب ولبنان تتمتع منظمات المجتمع المدني باستقلالية وحرية نسبية في العمل، هدفت تدخلات المؤسسة في المقام الأول إلى تعزيز أنشطة 6 منظمات غير حكومية ودعم تأهيلها المهني حيث تواجه تلك المنظمات صعوبات في تأمين التمويل بسبب الطبيعة الحساسة لعملها أو لأن الجهات المانحة الرئيسية قد غيرت بوصلة استراتيجياتها بحيث باتت تركز على بلدان المنطقة التي تشهد تغيرات جذرية. وهكذا ركزت التدخلات في هذين البلدين على الأوضاع التالية:

- **تعزيز جهود الدعوة** التي تبذلها المنظمات غير الحكومية المحلية مع المشرعين والجمهور بصفة عامة للتشجيع على إقرار إصلاحات عدلية بما يتوافق مع المعايير والمعاهدات الدولية، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومكافحة العنف ضد المرأة في المغرب.
- **تقديم دعم مباشر للمهاجرين واللاجئين إضافة إلى خدمات إعادة التأهيل لضحايا التعذيب**، وذلك في كل من المغرب ولبنان.

وفي حالتين من الحالات، تلقت منظمات غير حكوميتين دعماً مرحلياً لتمكينهما من مواصلة نشاطاتهما بسبب السياسات والإجراءات الجديدة التي تبنتها الجهات المانحة مما عرض للخطر استدامة تمويل هاتين المنظمتين.

### 3-2-6 متابعة تدخلات مرنة

وبدورها كوسيط ومستشار للمستفيدين من دعمها، قامت المؤسسة بما يلي:

- شجعت وساعدت المجموعات والمنظمات غير الحكومية الناشئة والبالغ عددها 27، ولا سيما في سوريا وتونس وليبيا، في وضع خطط العمل الاستراتيجية والمقترحات من أجل تمكين المؤسسة، بالتشاور مع شركاء آخرين، من الاستجابة على نحو استراتيجي لاحتياجات هذه المجموعات والمنظمات غير الحكومية حديثة العهد؛
- قدّمت التدريب للشركاء الجدد كافة، وخاصة أولئك الذين يعملون في المناطق النائية في تونس، من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية ذات الصلة بطبيعة عملهم وبالإدارة الديمقراطية للجمعيات؛
- شجعت 32 منظمة غير حكومية على إقامة الاتصالات أو استدامتها مع المجموعات والمؤسسات الأخرى التي تعمل في المجالات المواضيعية ذاتها على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وكان الغرض من الاتصالات تمكين هذه المنظمات غير الحكومية من تبادل المعلومات والخبرات، وتحري

إمكانية مضافرة الجهود وتنسيق الأنشطة، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير المالي الذي يساهم في تعزيز تأثيرات أنشطتها واستدامتها؛

- يَسَّرَت الاتصالات، وعملت كوسيط، وأرسلت قائمةً بأسماء الجهات المانحة المحتملة لستة وعشرين منظمة غير حكومية و/أو ساعدتها في تقديم طلبات التمويل.

من الصعب قياس النتائج على المدى البعيد المترتبة على الدعم المقدم لهذه الجماعات والمنظمات غير الحكومية ليس لأن معظم الشراكات لا تزال مستمرة وحسب ولكن لأن الإرادة السياسية بالأساس - داخل المنطقة وخارجها - تشكّل في الغالب شرطاً مسبقاً لإحراز النتائج على المدى البعيد.

ومع ذلك، يمكن إبراز بعض الإنجازات الرئيسية التي حققتها المؤسسة:

- استطاعت جميع المجموعات والمنظمات غير الحكومية الناشئة والبالغ عددها 27 أن تستديم أنشطتها بفضل ما تقدمه المؤسسة من تمويلٍ لبدء التشغيل وتدريب دوري. وفي تونس، باتت 17 جهة فاعلة من تلك الجهات الجديدة تشكّل اتصالات مهمة بالنسبة للسلطات والجهات الفاعلة الأخرى في مجالات اختصاصها، ونجحت كذلك في توعية وتعبئة وتنقيف ما يزيد على 20000 مواطنٍ حول المبادئ الديمقراطية وقيمتها والحقوق الأساسية، وخاصة في المناطق النائية من البلاد.
- انعقد أول منبر رئيسي لمنظمات المجتمع المدني في تونس تحت عنوان "المشروع المجتمعي للمجتمع المدني التونسي"، في الفترة 20-23 ديسمبر/كانون الأول 2012. وحضر هذه الفعالية ما يقرب من 600 مشارك يمثلون أكثر من 300 منظمة، وناقشوا مقترحات للإصلاح في عدد من المجالات الاستراتيجية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح النظام التعليمي ونشر الفنون والثقافة، والنظام السياسي واللامركزية والديمقراطية التشاركية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون الدولي. واضطلعت المؤسسة، بمعية المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الشريكة، بدور أساسي في دعم هذه الفعالية. وسوف تخضع التوصيات الرئيسية المنبثقة من المؤتمر للمناقشة في 24 محافظة في تونس، وسيتم نشرها بعد ذلك في النصف الأول من عام 2013.
- وفي سوريا، أصبحت منظمتان غير حكوميتين بمثابة مصدرٍ رئيسي للمعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة لوكالات الأنباء (مثل وكالة الأنباء الفرنسية ورويترز) ووسائل الإعلام (مثل قناة سي أن أن، بي بي سي، صحيفة لوموند، قناة الجزيرة، قناة العربية، وغيرها). وبالإضافة إلى ذلك، تم استخدام البيانات الخاصة بتلك المنظمات في التحليل الإحصائي لتوثيق عمليات القتل في سوريا الذي كُفّت بإجرائه المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذي صدر في مطلع عام 2013.<sup>9</sup> وفي ضوء العنف الطائفي المتنامي الذي يعود بالضرر على السكان الأكثر ضعفاً، تم إطلاق مبادرات جديدة لتأمين المأوى لأسر الضحايا، حيث يستفيد منه ما يزيد على 350 امرأة وشاب وطفل في المناطق النائية، ولنشر وتعزيز ثقافة المواطنة وقيمتها.
- قُدِّمت المساعدة القانونية والتمثيل القانوني لما يزيد على 350 ناشطٍ حقوقي وسياسي ونقابي وشاب ممن اعتقلوا تعسفاً ومثلوا أمام المحاكم بسبب آرائهم حول حقوق الإنسان في سوريا وفي الجزائر، حيث بات القمع أشد ممّا مضى.

<sup>9</sup> Megan Price, Jeff Klingner and Patrick Ball, [Preliminary Statistical Analysis of Documentation of Killings in the Syrian Arab Republic](#), Benetech Human Rights Program, 2 January 2013.

- حالّ الدعم المرهلي والمقدم لخمس منظمات غير حكومية في مصر ولبنان وإسرائيل وفلسطين دون إغلاقها من خلال تغطية نفقاتها الأساسية، ومكّنها أيضاً من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الصعوبات المالية على المدى المتوسط.
  - تلقت أربع منظمات غير حكومية في لبنان والمغرب كانت تواجه تحوّلًا في أولويات المانحين دعماً مكّنها من تعيين موظفين بهدف تطوير قيادة أكثر مهنية، الأمر الذي يُعتبر شرطاً مسبقاً لضمان تعزيز عمل المنظمات غير الحكومية واستدامته في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
  - بفضل توثيق التعاون بين المؤسسة والشركاء الدوليين، تمكّن العديد من المستفيدين من المؤسسة، أفراداً وجمعيّات، من الاستفادة من الدورات التدريبية المصممة لبناء القدرات وبتأوتوا يتعاونون مع الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكفينفو، ووفود الاتحاد الأوروبي، وجهات أخرى.
  - بفضل دور المؤسسة كوسيط ومستشار، أصبحت 46 بالمائة من المنظمات غير الحكومية المستفيدة قادرة على الحصول على تمويل مكمل وإضافي من مؤسسات أخرى، وبالتالي ضمنت استدامة أنشطتها، على الأقل جزئياً.
- بالرغم من هذه النتائج الإيجابية، ظلت إحدى المنظمات غير الحكومية المستفيدة تواجه، للأسف، مشاكل داخلية وبقيت غير فاعلة إلى حد كبير في عام 2012.

#### 4. الدعم غير المباشر للمنظمات غير الحكومية والمجموعات والمدافعين في مجال حقوق الإنسان

- اتخذت المؤسسة، إلى جانب توفير المساعدة المالية، خطوات أخرى لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان - من خلال تعزيز حضورها الإقليمي، والالتقاء بالجهات الممولة الإقليمية والدولية المعنية بتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.
- كان الغرض من هذه الأنشطة تقييم التطورات الحاصلة في المنطقة، وقياس أثر المساعدة المقدمة، والنظر في تقديم دعم إضافي، عند الاقتضاء، وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية التي تركز على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان دعماً طويل الأجل.
- كرّست المؤسسة ناشطين لتحقيق هذا الهدف في العام 2012، على النحو المبين أدناه.

#### 1-4 تعزيز الحضور في المنطقة: تونس وليبيا

عززت المؤسسة حضورها في تونس وليبيا بهدف التكيف بسرعة أكبر مع الظروف والاحتياجات المتغيرة للمدافعين المحليين في 2012.

#### 1-1-4 تعزيز الحضور في تونس

استطاعت المؤسسة، بعد تعزيز تواجدتها على الأرض في تونس، أن تلتقي بممثلين لما يزيد على مائتي منظمة غير حكومية تعمل في مدن ومناطق مختلفة أهملت في الماضي، بما فيها القصيرين، الوطن القبلي، جندوبة، رأس جدير،

ذهبية، جرجيس، تطاوين، رمادة، منزل بوزيان، سيدي بوزيد، تالة، صفاقس، سليانة، الكاف، قفصة، أم العرايس، المتلوي، الرديف، تونس الكبرى. وتمكّنت المؤسسة بفضل هذه الزيارات من تنفيذ أعمال استكشافية.

وعموماً، هدفت الزيارات الميدانية إلى مناقشة المشاكل التي تعاني منها المناطق المعزولة، والتعرف إلى الجمعيات الناشئة ذات الإمكانيات الواعدة من أجل تحديد احتياجاتها في مجال التطوير والمساعدة. وكانت الشواغل الرئيسية المتعلقة ببيئة العمل لهذه الجمعيات كما يلي:

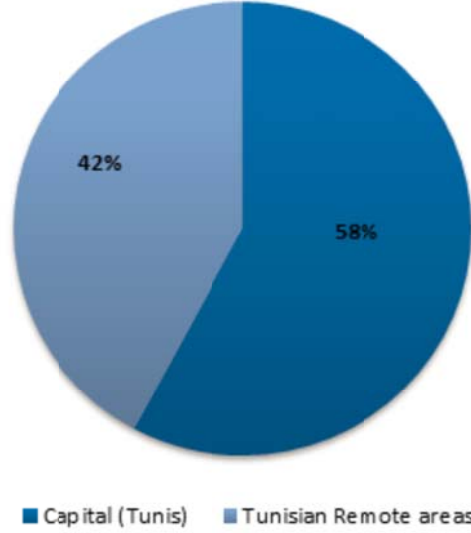
- ثمة حاجة كبيرة لإقامة المشاريع والاستثمارات في المناطق النائية في تونس، ولا سيما لخدمة المناطق المهمشة. يساور ممثلي المجتمع المدني قلقٌ خاص إزاء عدم اهتمام الحكومة وتراخيها فيما يتعلق بهذه المناطق وسكانها.
- يجب على المجتمع المدني أن يتكيف مع تحول بيئته وأن يُبدي، في الوقت نفسه، قدرًا أكبر من الإبداع في مراعاة الظروف الإقليمية. وعلى المجتمع المدني أيضاً أن يسعى جاهداً لصفّل استراتيجيته وتحسين فهمها لأدوار مختلف الجهات الفاعلة بما فيها الدولة والحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات.
- تواجه منظمات المجتمع المدني مشاكل عند انطلاقها وبدئها. فهي بحاجة لمكاتب ومعدات لبدء عملها بفاعلية. فضلاً على ذلك، تواجه معظم الجمعيات حديثة النشأة مشاكل تشغيلية داخلية. وهي تتطلب مساعدة مستمرة من أجل التغلب على هذه التحديات وضمان الإدارة الديمقراطية.
- تحتاج الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كي تمارس تأثيراً أكبر في بيئتها، إلى تدريب مستمر بشأن دور المجتمعات المدنية، وتحديد المشاريع، والإدارة الديمقراطية داخل الجمعية، وصياغة نظامها الأساسي، وإدارة المشاريع، والاتصالات، إلخ.
- الحوار والتعاون بين المنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية والوطنية هو أمرٌ ضروري يوازي بناء الجسور مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل الاستفادة من خبراتها وتحري إمكانيات تعزيز التعاون الاستراتيجي ضمن مجالات تدخلها.

وبفضل تعزيز حضورها في تونس، استطاعت المؤسسة أن تساعد 17 جمعية نوعية ناشئة وتمنحها الدعم في العام 2012. أولت المؤسسة اهتماماً خاصاً بالفئات التي تُعتبر ضعيفةً بوجه خاص وبحاجةٍ إلى مساعدة خاصة بسبب نطاق عملها (المدافعون والجهات الفاعلة التي تعمل خارج العاصمة أو في المناطق النائية، والنساء، والشباب، والسجناء السابقون، والمهاجرون واللاجئون، إلخ) أو بسبب طبيعة الحقوق التي يدافعون عنها (ضحايا التعذيب، والأقليات، إلخ).



كانت المنظمات التونسية المتلقية للدعم مؤثرةً في جميع محافظات تونس رغم أن الكثير منها كان متواجداً فعلياً في تونس العاصمة وحسب، كما يُظهر الرسم البياني أدناه:

#### Physical presence of the Tunisian local partners



يمكن اعتبار نتائج هذه التدخلات إيجابيةً ومشجعةً بوجه خاص. وبفضل دعم المؤسسة ومتابعتها اللاحقة للتقدم المحرز، تمكّنت كافة الجمعيات حديثة النشأة الشريكة من تنفيذ مشاريع تناسب المراحل المختلفة للعملية الانتقالية وتهيئ الأرضية للأنشطة المستقبلية. وهكذا ساعدت تدخلات المؤسسة في حماية مكتسبات ثورة يناير 2011، أو جزء منها على الأقل، وفي تفادي حدوث انتكاسة من خلال على التعبئة المستمرة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

باتت المؤسسة فاعلاً رئيسياً في المجتمع المدني ومرجعاً للعديد من الجهات الفاعلة الدولية العاملة في تونس بفضل تحليلها للتطورات الحاصلة في البلاد، واحتياجات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والشراكات التي تستطيع إقامتها بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في مجال تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

#### **2-1-4 زيارات ميدانية جديدة إلى ليبيا (إبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2012)**

نظمت المؤسسة أول زيارة إلى ليبيا في 20-28 إبريل/نيسان 2012. وكان الغرض الرئيسي من الزيارة هو اكتساب فهم متعمق للديناميات المختلفة في المجتمع المدني الليبي بعد ثورة 17 فبراير/شباط، والاستماع إلى مختلف الجهات الفاعلة الناشئة المشاركة في الجمعيات، والتعرف إلى الشركاء المحتملين بهدف استكشاف الآليات والموارد اللازمة لدعم تطورهم. التقت المؤسسة أثناء الزيارة بما يزيد على 50 جهة فاعلة رئيسية تمثل نحو 33 منظمة غير حكومية وطنية ودولية وحكومية دولية، فضلاً عن ممثلين من السلطات المحلية في طرابلس وبنغازي.

وعموماً، لا تزال ليبيا في حالة حرجة من حيث فرض القانون والنظام. فبالإضافة إلى صبغته المحافظة، يتأثر المجتمع الليبي بشدة بأدوار القبائل المختلفة في إدارة السلطة، والنزاعات، والأمن في مختلف مراحل العملية الانتقالية

التي تمر فيها البلاد. وبعد انهيار نظام القذافي، اختفت العديد من مؤسسات الدولة أو لم تعد تعمل، ولا سيما تلك المرتبطة بالجيش والشرطة. ومع ذلك، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية تشكل مشكلة أقل حدة بكثير بالمقارنة مع تونس أو اليمن أو مصر بفضل عائدات النفط الكبيرة التي يتم توزيعها على السكان بأشكال مختلفة.

لم يشهد المجتمع المدني الليبي طوال أكثر من 40 عاماً أي نشاط لمنظمة غير حكومية خارج إطار المبادرات المرتبطة بنظام القذافي أو التي تأسست في السنوات الأخيرة بدعم من مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية. وقد لاحظت المؤسسة في زيارتها أن المجتمع المدني قد تطور بسرعة، ولكنه كان غير منظم في كثير من الأحيان. وكما هي الحال في البلدان الأخرى في المنطقة التي شهدت تغييراً جذرياً في النظام، كان ظهور عدد كبير من المنظمات الجديدة رد فعل طبيعي دون شك بعد عقود من القمع والمنع. وقد تشكلت مئات الجمعيات في طرابلس وغيرها من المدن، ولا سيما بنغازي.<sup>10</sup> ومع ذلك، فإن العديد منها لم يُنجز أكثر من مجرد إعلان إنشائها بسبب انعدام الخبرة والاستراتيجية والدعم.

وعلى ضوء ما تقدّم ونظراً للاحتياجات التي أعربت عنها العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الليبي، والتي تتجاوز الدعم المالي، قررت مؤسسة تركيز تدخلاتها على تحديد ودعم المبادرات الناشئة العاملة على قضايا العدالة الانتقالية وتمكين المرأة والتي لا يمكنها تلقي الدعم من مصادر أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تعترف المؤسسة توضيح المفاهيم الأساسية لدور المنظمة غير الحكومية وبيان أنواع الأنشطة المختلفة التي تؤديها، كمكمل لتبادل الزيارات وعقد المشاورات وإرسال البعثات للتدريب في تونس على أساس منظم. وبمناسبة الزيارة الثانية لليبييا في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، قررت المؤسسة دعم مبادرتين نوعيتين جديدتين، يؤمل أن تستفيدا من تبادل الزيارات والدورات التدريبية في تونس في العام 2013.

#### 2-4 تعزيز التعاون مع شبكات المؤسسات الإقليمية والدولية

وكجزء من أنشطتها الرامية إلى تعزيز التعاون على صعيد ضمان تدفق الدعم طويل الأجل والمستدام للمدافعين عن حقوق الإنسان، شاركت المؤسسة بفاعلية في اجتماعات مع مؤسسات إقليمية ودولية معنية بقضايا حقوق الإنسان.

وعلى وجه الخصوص، شاركت المؤسسة بفاعلية في العام 2012 في اجتماعات المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان،<sup>11</sup> وملتقى المؤسسات العربية الداعمة<sup>12</sup>. ويتمثل الغرض الرئيس من عضوية المؤسسة ومشاركتها في هذه الشبكات في مناقشة التطورات الحاصلة في المنطقة، وسبل تأثيرها في الجهات الفاعلة المحلية في مجال حقوق الإنسان، والدور الذي يمكن لمجتمع المانحين القيام به لدعم هذه الجهات الفاعلة في بيئة تختلط فيها الآمال الكبيرة مع عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين بشأن المستقبل.

2-4-1 وبمناسبة انعقاد المؤتمرات نصف السنوية التي تنظمها المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان، نظمت المؤسسة بالتشارك مع الصندوق العالمي لحقوق الإنسان، وصندوق التمويل الطارئ لحقوق الإنسان للمرأة، والوكالة اليهودية الأمريكية العالمية، المناقشات لمجموعة العمل المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمنبثقة عن المجموعة الدولية. تأسست مجموعة العمل هذه عام 2011 وهي تركز بوجه خاص على البلدان المارة بمرحلة انتقالية وعلى سوريا.

<sup>10</sup> لا تتوفر إحصاءات موثوقة حول عدد الجمعيات في ليبيا بسبب لامركزية عملية التسجيل التي تقوم بها هيئات رسمية مختلفة.

<sup>11</sup> المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان هي شبكة مؤسسات دولية تضم حالياً ما يزيد على 650 عضواً يمثلون حوالي 275 منظمة تقدم منحاً مرتبطة بحقوق الإنسان حول العالم. وقد انضمت المؤسسة لعضوية المجموعة الدولية في عام 2010.

<sup>12</sup> ملتقى المؤسسات العربية الداعمة هو تجمع عربي للمؤسسات الساعية إلى تعزيز الحوار والربط الشبكي والتدريب والتعاون فيما بين أعضائها ومع الشركاء بهدف تعزيز قدرة العمل الخيري العربي على تنفيذ رؤيته. وفي الوقت الراهن، يخدم الملتقى 16 مؤسسة في المنطقة وخارجها باعتباره منبراً للحوار.

وفي يناير/كانون الثاني، شاركت المؤسسة في تنظيم دورة بعنوان "على الخطوط الأمامية: حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الفترات الانتقالية"، شدّد فيها الناشطون القادمون من الخطوط الأمامية في أمريكا اللاتينية والعالم العربي على أهمية وضع استراتيجيات لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في السياقات السياسية سريعة التغيير. ففي فترات التحول الاجتماعي والسياسي، يمكن لبعض التغييرات أن تؤدي إلى تقدّم كبير على صعيد الديمقراطية، بينما تدلّل تغييرات أخرى على قدرة الأنظمة على مقاومة الإصلاح. وفي جميع الأحوال، يتسم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بأهمية قصوى في حماية الحقوق وإحداث التغيير الديمقراطي الحقيقي. وقد ركزت الدورة على مقارنة تأثيرات السياقات المتغيرة ضمن البيئات المختلفة في عمل المدافعين على أرض الواقع، وتناولت المناقشات النماذج الاستباقية المختلفة لدعم المدافعين عن الحقوق وحمايتهم باعتبارهم وكلاء التغيير المستدام، ومن تلك النماذج التمويل المستعجل والمرن من أجل الوقاية والاستجابة الطارئة، والعمل في مجالي الدعوة والسياسات، والمحاور الإقليمية، والفرق المدنية غير المسلحة لحفظ السلام.

وفي هذه المناسبة، دعت المؤسسة مسعود الرمضاني، القيادي البارز في حركة حقوق الإنسان وحقوق العمال في تونس ورئيس فرع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في القيروان، وبهي الدين حسن، أحد مؤسسي معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وعضو مجلس المؤسسة، لمناقشة الفرص غير المسبوقة في تونس والتحديات الراهنة التي يواجهها المدافعون في مصر في إنشاء إطار قانوني دائم من شأنه أن يُنهي سنوات من القمع ويحمي المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني ويدعمهم.

ركّزت مجموعة العمل المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان مناقشتها في يوليو/تموز على حالة حقوق الإنسان في سوريا. وفي هذه المناسبة، دعت المؤسسة المحامي السوري والمدافع عن حقوق الإنسان، مهند الحسني، للحديث عن تصاعد العنف ولا سيما محنة المدافعين السوريين، سواء على الأرض أو في المنفى، كي يُفكر الممولون أكثر بوسائل مرنة لدعم احتياجات الناشطين السوريين وعملهم على المدى البعيد.

وبمساعدة المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان، وضع أعضاء مجموعة العمل دليلاً لآليات الاستجابة لحالات الطوارئ يُغية مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعرضين للخطر. وقد جرى نشر هذا الدليل وتوزيعه على نطاق واسع بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2012 ليكون أداة مفيدة للمدافعين عن حقوق الإنسان المحتاجين إلى دعم مستعجل في العالم العربي وخارجه.<sup>13</sup>

4-2-2 شاركت المؤسسة أيضاً في مؤتمر **ملتقى المؤسسات العربية الداعمة** وجمعياته العامة في شهر سبتمبر/أيلول 2012. ونظمت المؤسسة، بالشراكة مع الصندوق العربي لحقوق الإنسان، جلسة هدفت إلى زيادة اهتمام المؤسسات العربية بحقوق الإنسان وتوضيح كيف أنها (بقصد أو بدون قصد) تنخرط بالفعل في قضايا حقوق الإنسان. وقد ناقشت كلتا المؤسستين الإقليميتين مع أعضاء ملتقى المؤسسات العربية الداعمة كيف أن تطبيق النهج القائم على الحقوق يمكن أن يُفضي إلى البرمجة الفعالة والاستراتيجية، وترفيح تأثير المنح في المنطقة العربية. وفي هذه المناسبة، عرضت المؤسسة دراسة حالة بشأن اتباع نهج قائم على الحقوق في صياغة التحركات الاحتجاجية في منطقة الحوض المنجمي بتونس إلى حين تأسيس جمعية رئيسية من أجل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزها.

وإجمالاً، رحّب الممولون بهذه الفعاليات كما تفاعل معها المدافعون المحليون. وسوف تسعى المؤسسة، بالتعاون مع شركائها، إلى تعزيز التعاون مع المنظمات المماثلة بشأن مسألة دعم المدافعين العرب عن حقوق الإنسان في المستقبل، بهدف تخصيص المزيد من الموارد للمنطقة العربية (وقياس هذه الزيادة في الموارد)، والدعوة إلى انسجام أكبر في تدخلات المانحين من حيث الأولويات المحلية والوطنية.

<sup>13</sup> <http://www.emhrf.org/en/responsegrants.php>

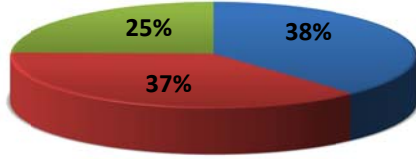
سوف تقوم المؤسسة بترجمة هذا الدليل إلى اللغتين العربية والفرنسية وتشرهما على موقعها على شبكة الإنترنت في 2013.

## 5. تدخلات العام 2012 بالأرقام

توضح الرسوم البيانية التالية الدعم الذي قدمته المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2012.

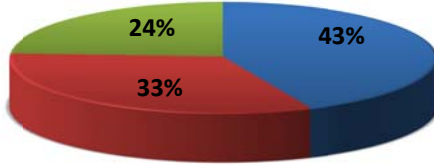
### 1-5 أنواع التدخلات

النسبة بحسب عدد التدخلات



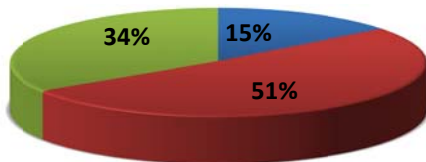
تعزيز ناشئ مستعجل

النسبة بحسب عدد المستفيدين



تعزيز ناشئ مستعجل

النسبة بحسب قيمة المنح



تعزيز ناشئ مستعجل

ظلت نسبة التدخلات المستعجلة في 2012 عند مستواها لعام 2011، ويُعزى السبب الرئيس في ذلك لاستمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في سوريا.

استفاد من المنح المرنة التي تقدمها المؤسسة، والتي تفوق قيمتها في العادة المنح المستعجلة، عددٌ أكبر من المنظمات غير الحكومية الناشئة نتيجةً لديناميات العمل الجديدة واتساع رقعة الحضور الإقليمي للمؤسسة في تونس.

أثبت هذا الدعم في هذه الفترة من التحولات الكبرى الجارية أهميته الحاسمة في مساعدة المنظمات غير الحكومية في إطلاق المبادرات وتوطيد المبادرات الناشئة الهادفة إلى تعزيز الجهود الوطنية لإعادة الإعمار والتحول، والتشجيع على تبني وتنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان لأن معظم الجهات المانحة الرئيسية لا تملك الآليات اللازمة للتحرك بسرعة وبشكل خلاق في تحويل الأموال ولا القدرات اللازمة لإصدار عدد كبير من المنح الصغيرة.

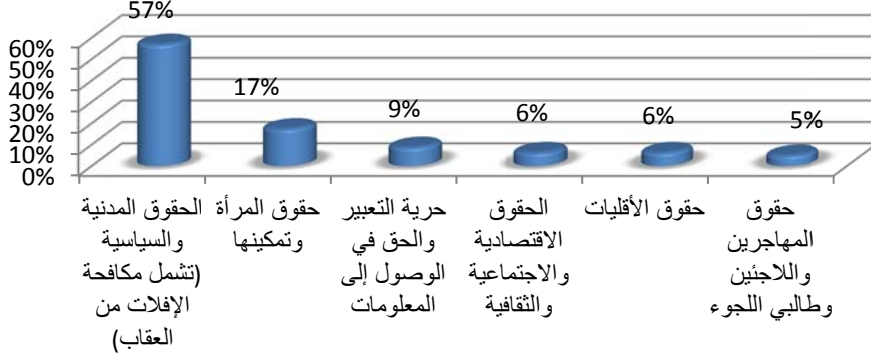
بلغ متوسط المنح المقدمة في عام 2012 12,747 يورو للمدافع الواحد، وهي نسبة تفوق قليلاً ما كانت عليه في 2011. ويعكس هذا الرقم الاحتياجات المتزايدة التي أعرب عنها المدافعون الأفراد المعرضون للخطر والمنظمات غير الحكومية الناشئة العاملة في السياقات الانتقالية المضطربة.

## 2-5 التركيز المواضيعي

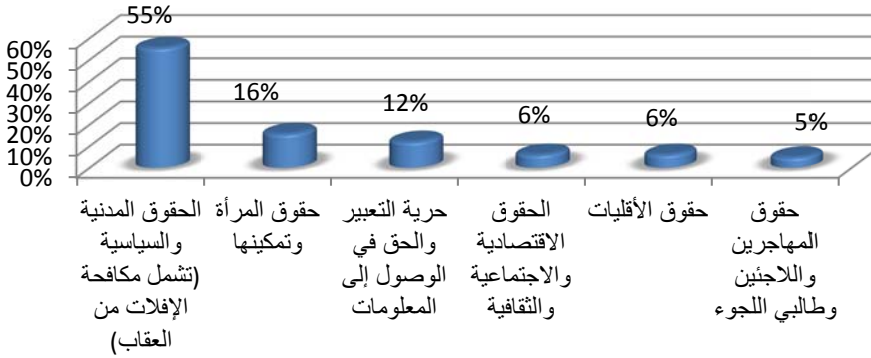
في عام 2012، كانت المؤسسة مهتمة بصفة خاصة بدعم الأنشطة الهادفة إلى تعزيز الإصلاحات في مجال الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مبادرات مكافحة الإفلات من العقاب نظراً للأهمية الاستراتيجية لهذا الموضوع في السياقات الانتقالية وفي البيئات التي يزداد فيها قمع المدافعين ضراوة أكثر من أي وقت مضى.

ارتفعت نسبة التدخلات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها مقارنةً بالسنوات السابقة في ضوء تدهور أوضاع النساء، اللاتي يتعرضن على نحو متزايد لأعمال العنف، ويُستبعدن إلى حد كبير من العمليات الانتقالية الجارية في المنطقة.

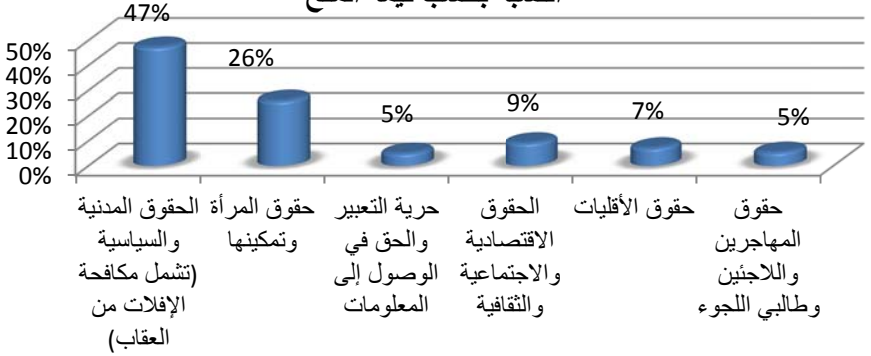
### النسبة بحسب عدد التدخلات



### النسبة بحسب عدد المستفيدين



### النسبة بحسب قيمة المنح



### 3-5 نشاطات متلقي الدعم

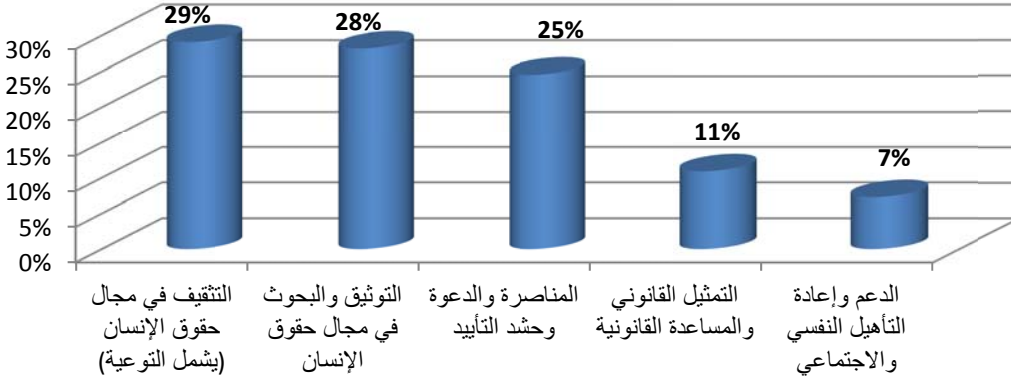
نقّد المستفيدين من تمويل المؤسسة في عام 2012 طائفةً واسعةً ومتنوعة من الأنشطة.

انضوت أكثر الأنشطة التي نفذها المستفيدين ضمن فئات التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتوثيق والبحوث في مجال حقوق الإنسان، والمناصرة والدعوة وحشد التأييد.

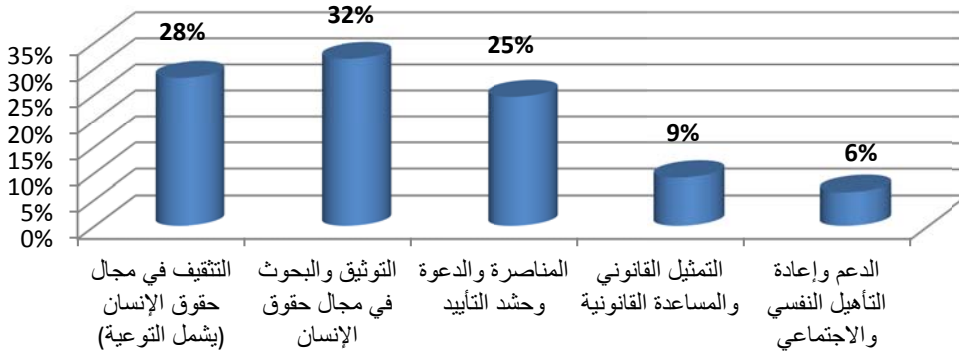
إن لهذه الأنشطة التكاملية والمتراطة فيما بينها أهمية حاسمة في دعم جهود إعادة الإعمار الوطنية وتعزيز تنفيذ الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان بهدف درء إمكانية انتكاس الديمقراطية في المنطقة.

من أجل تمكين المنظمات غير الحكومية الناشئة من بناء قدراتها وتسييل الضوء على أنشطتها على المدى المتوسط والمدى البعيد، مؤلت المؤسسة المصروفات الأساسية والتشغيلية لتلك المنظمات، بما في ذلك الإيجار والنفقات العامة، والموارد البشرية والمعدات واللوازم، كما هو مبين في الرسوم البيانية المتعلقة بأنواع النفقات على الصفحة التالية.

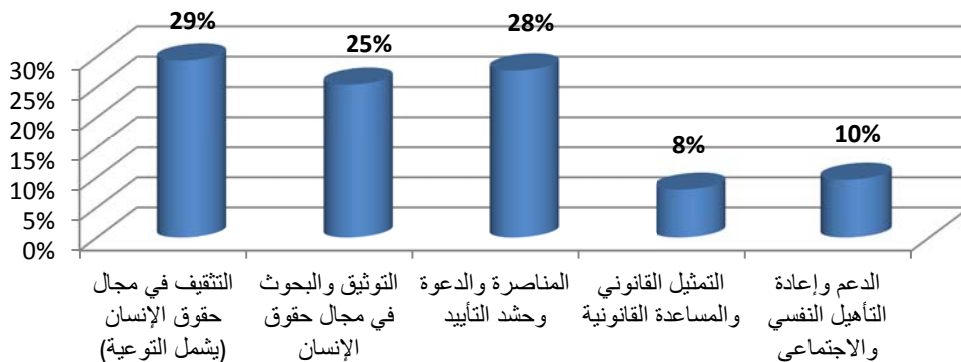
النسبة بحسب عدد التدخلات



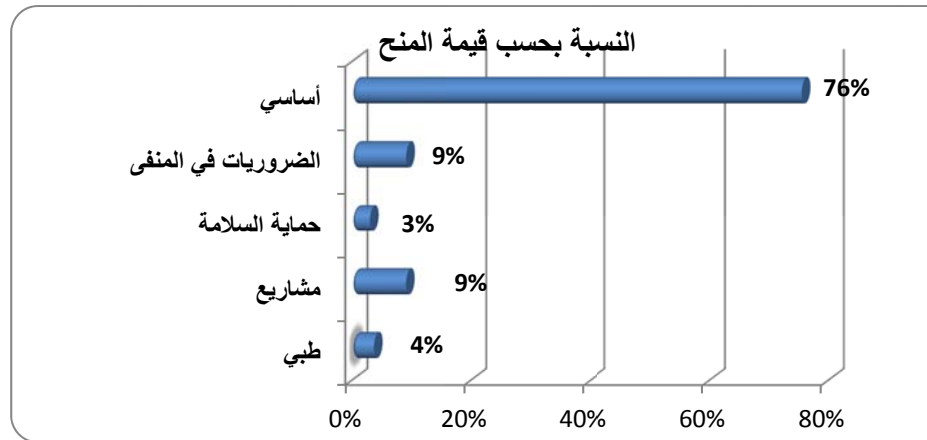
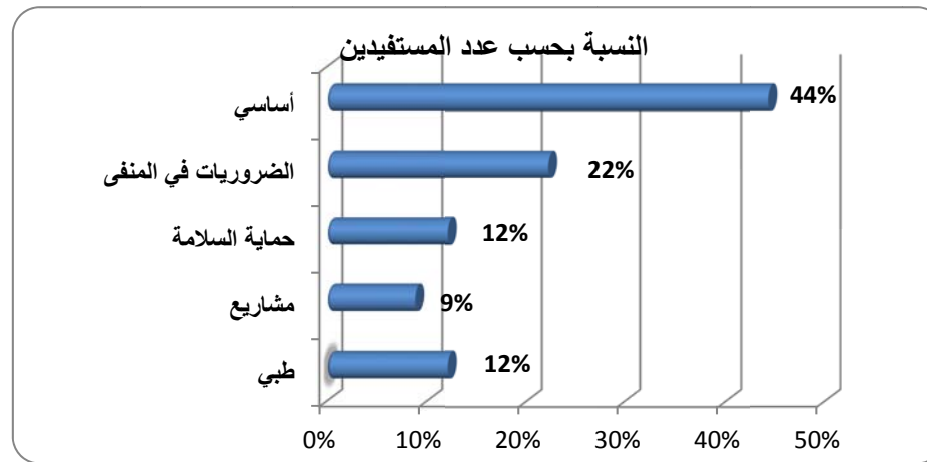
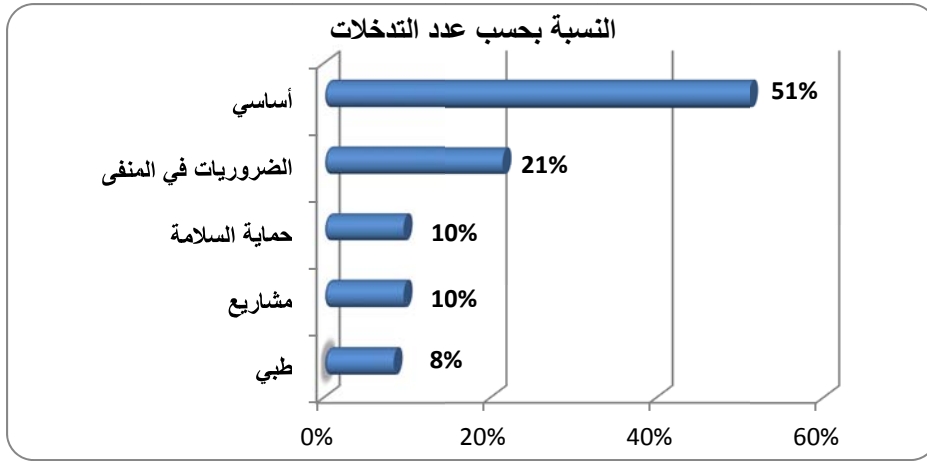
النسبة بحسب عدد المستفيدين



النسبة بحسب قيمة المنح



4-5 أنواع النفقات التي تمت تغطيتها<sup>14</sup>



<sup>14</sup> بعض التدخلات، وبحكم طبيعتها، قد تكون قدمت دعماً لتغطية أكثر من فئة واحدة من الإنفاق. وبالتالي قد تُصنف التدخلات ضمن عدة فئات، وذلك لتقديم صورة أشمل. ونتيجة لذلك، قد يزيد المجموع لكافة الفئات عن 100 بالمائة.

## 5-5 أنواع الدعم غير المباشر

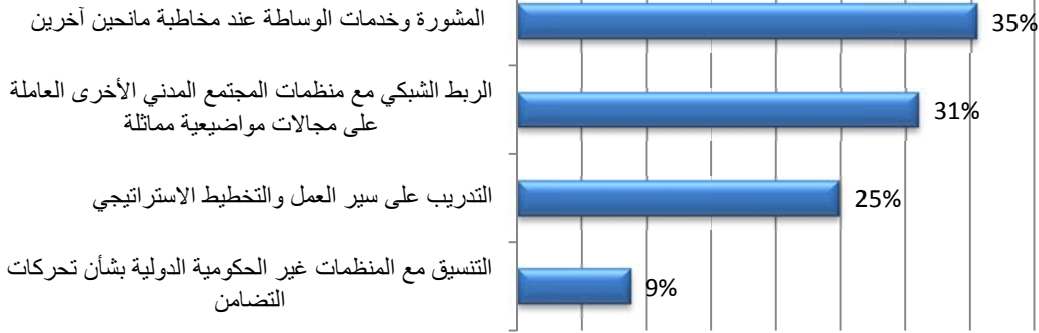
### النسبة بحسب عدد التدخلات

0% 5% 10% 15% 20% 25% 30% 35% 40%



### النسبة بحسب قيمة المنح

0% 5% 10% 15% 20% 25% 30% 35% 40%



### النسبة بحسب عدد المستفيدين

0% 5% 10% 15% 20% 25% 30% 35% 40%



وبالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمؤسسة في إعانة المدافعين في المنطقة على مواصلة أنشطتهم على المدى البعيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، عززت المؤسسة دعمها غير المباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما خدماتها في الوساطة والاستشارة للمنظمات العاكفة على التقدم بطلبات لجهات مانحة أخرى.

ينطوي هذا النشاط بشكل رئيسي على تيسير الاتصالات، والعمل كوسيط، والمساعدة في تقديم طلبات التمويل للجهات المانحة المحتملة الأخرى.

أثبت هذا الدور نجاحه حيث استطاع 46 بالمائة من المنظمات غير الحكومية المستفيدة من تمويل المؤسسة أن تحصل على تمويل إضافي من مؤسسات أخرى مما ضمن استدامة أنشطتها، ولو جزئياً على الأقل، على المدى البعيد.



## 5-6 النوع الاجتماعي<sup>15</sup>

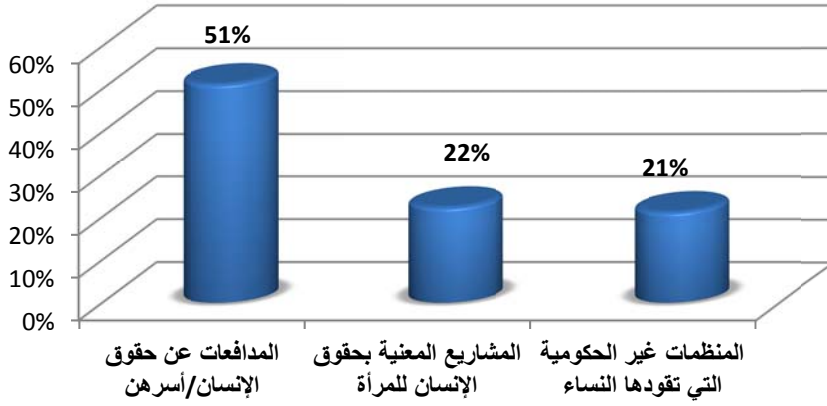
البُعد المتعلق بالنوع الاجتماعي هو جزء أصيل من استراتيجية المؤسسة في تدخلاتها.

يتطلب وضع النساء ودورهن المحدد في حماية حقوق الإنسان اهتماماً خاصاً، ولذلك تُعَلِّق المؤسسة أهميةً كبيرة على المشاريع المصممة خصيصاً للعمل على المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي.

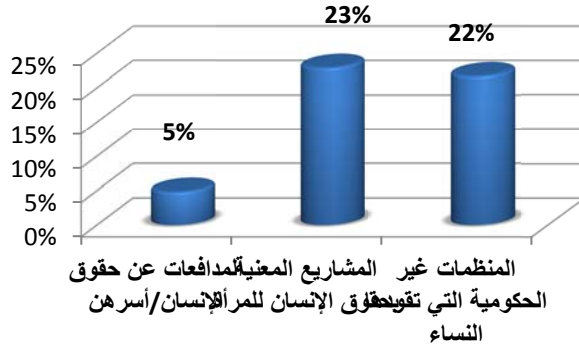
يكتسب هذا الأمر أهميةً أكبر في ظل الظروف الحالية، حيث تتعرض المرأة بازدياد إلى أشكال مختلفة من العنف والاستبعاد من العمليات الانتقالية الجارية رغم أنها كانت في طليعة الثورات.

وبالنظر إلى أن المساواة بين الجنسين هي مسألة أساسية لعملية التحول الديمقراطي، ارتفعت النسبة المئوية للتدخلات التي تستهدف قضايا النوع الاجتماعي مقارنةً بالسنوات السابقة، حيث بلغت 28 بالمائة من مجموع التدخلات في عام 2012.

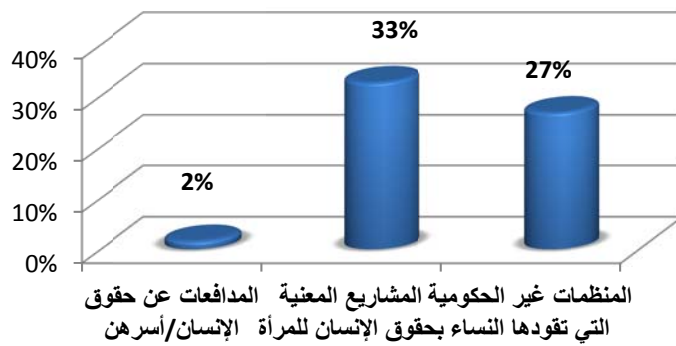
النسبة بحسب عدد التدخلات



النسبة بحسب عدد المستفيدين



النسبة بحسب قيمة المنح



<sup>15</sup> قد يكون أكثر من تدخل واحد يرمي إلى تعزيز القيادات النسائية من المدافعات ودعم مشروع معني بحقوق النساء. وقد تم تخصيص التدخلات لهاتين الفئتين بحسب الاقتضاء وذلك لتقديم صورة شاملة.

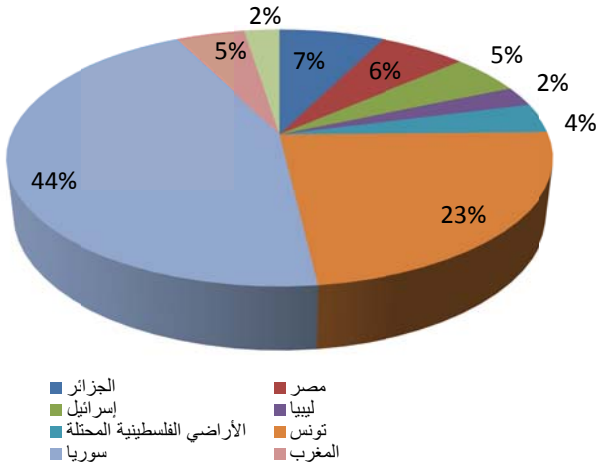
## 7-5 البلدان

ظلت الأزمة العميقة التي تعصف بسوريا في صميم شواغل المؤسسة في عام 2012. وفي ظل القمع المتزايد لمستويات غير مسبوقة، أولت المؤسسة الأولوية لحماية المدافعين الأفراد، ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مختلف أطراف النزاع، وتقديم المساعدة القانونية والتمثيل القانوني مجاناً لضحايا الانتقام، وزيادة الوعي حول المواطنة والحوار بين الأديان.

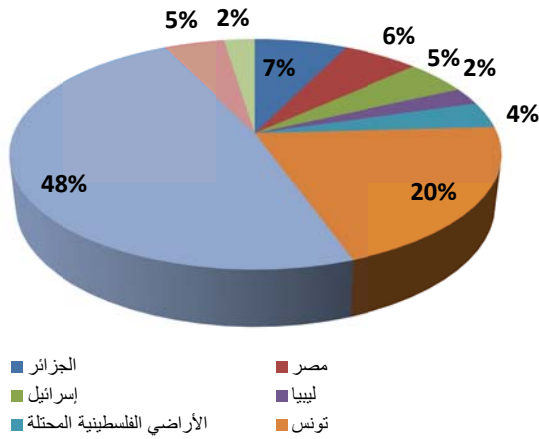
وبالإضافة إلى ذلك، وسّعت المؤسسة رقعة تواجدها المحلي في تونس، وظلت الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما الناشئة في المناطق المهمشة، من أبرز المستفيدين من منح المؤسسة في عام 2012. ولأول مرة منذ نشأتها، قدمت المؤسسة الدعم لمبادرات المجتمع المدني الناشئة في ليبيا.

وفي الوقت نفسه، لم تهمل المؤسسة الظروف الصعبة التي يعمل في ظلها المجتمع المدني في الجزائر ومصر، والآثار المترتبة على قيام بعض الممولين بإعادة ترتيب أولوياتهم لصالح البلدان المارة بمراحل انتقالية، حيث أثر هذا التغيير في الأولويات في عمل بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المغربي والليبياني. وقد شهدت هذه الجهات الفاعلة جفاف مصادر تمويلها في العام الماضي.

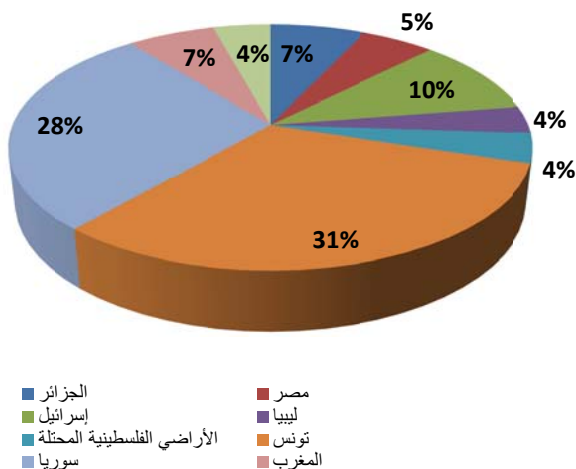
النسبة بحسب عدد المنح



النسبة بحسب عدد المستفيدين



النسبة بحسب قيمة المنح



عملاً بالتزاماتها القانونية، اجتمعت المؤسسة بمجلس ممثليها، الذي يضم ما يزيد على 60 منظمة غير حكومية ومدافع عن حقوق الإنسان من المنطقة الأورومتوسطية، بتاريخ 2 يونيو/حزيران عام 2012 في كوبنهاغن. وركزت المناقشات على الأنشطة المنجزة والمستقبلية في ضوء تجربة المؤسسة، وتغير الظروف الإقليمية، واحتياجات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.<sup>16</sup>

وفي هذه المناسبة، "أعرب ممثلون عدة - ولا سيما من سوريا وتونس والجزائر - عن امتنانهم وتقديرهم العميق للعمل الذي قامت به المؤسسة في السنوات الأخيرة. وأشاروا إلى الفعالية والاستجابة والطبيعة الأساسية التي اتسمت بها أعمال المؤسسة في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم من ضحايا القمع الذي تشنه الأنظمة الاستبدادية. وفي تونس، مكّنت أنشطة المؤسسة المدافعين وعائلاتهم من البقاء على قيد الحياة ومقاومة الاضطهاد والتعذيب. وفي سوريا والجزائر، يتيح دعم المؤسسة فرصة لقيام الجمعيات المستقلة واستدامة أنشطتها رغم القمع المتنامي."<sup>17</sup>

ناقش اجتماع مجلس الممثلين التقرير والتوصيات التي رفعتها المستشارة الخارجية المكلفة بتقديم المشورة حول التوجهات المستقبلية للمؤسسة. وأشار العديد من المشاركين إلى ضرورة أن تظل المؤسسة واقعية فيما يتعلق بالتغييرات المحتملة في ولايتها وتطورها. فولّيتها المحددة المتمثلة في تخصيص الأموال ومراقبة أوضاع المستفيدين، إضافة إلى مرونتها وتجاوبها هي أصول ينبغي للمؤسسة أن تحافظ عليها وتعززها قبل الشروع في أنشطة تهدف إلى بناء القدرات والتي قد يكون هناك من الجهات الفاعلة الأخرى من هو أقدر على القيام بها.

طلب مجلس الممثلين تفاصيل حول معايير الأهلية وعملية صنع القرار، والتحويلات المالية، واستفسر كذلك عن رأي مجلس الأمناء بشأن المنظمات الصغيرة التي تقوم بشكل أساسي على العمل التطوعي. فهذه المنظمات تستجيب لاحتياجات حقيقية على خلاف الجهات الفاعلة الأخرى التي باتت صيغتها أكثر مؤسسية، حيث تولي الأولوية لتأمين التمويل اللازم لعملياتها بينما بالكاد تولي اهتماماً للاحتياجات المحلية على أرض الواقع. وقد أشار أعضاء مجلس الأمناء إلى أن لديهم شواغل عميقة إزاء هذه المسألة لأن ولاية المؤسسة ومعايير تدخلها لا تسمح بدعم المنظمات المؤهلة لطلب الدعم من الجهات المانحة الرئيسية، ما لم تواجه مشاكل مالية مفاجئة وغير متوقعة وبشرط أن تكون قد برهنت على التزامها بجودة العمل والقيم الأخلاقية.

وأشير أيضاً إلى أن المنظمات الإقليمية والدولية التي أوجدت حضوراً لها في بلدان الجنوب تنزع إلى تجفيف مصادر التمويل المخصصة للمنظمات غير الحكومية المحلية وذلك لأن لها خبرة عملية تمتد لسنوات وعمليات مهنية وموارد كبيرة. وأعرب مجلس الممثلين عن رغبته في أن ينظر مجلس الأمناء في هذه المسألة بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى. وأشار مجلس الأمناء إلى أن هذه مسألة مهمة وأن المستفيدين من تمويل المؤسسة هم تحديداً غير القادرين على الحصول على التمويل من الجهات المانحة الرئيسية العاملة في المنطقة. وبعد موجة الاحتجاجات والانتفاضات التي اجتاحت المنطقة العربية، كان للحركة الدولية المتضامنة مع شعوب المنطقة، رغم الثناء الذي تستحقه، نتائج ضارة منها إشعال المنافسة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، وتجفيف موارد التمويل التي حُصّصت في بادئ الأمر لمساعدة المجموعات المحلية في المنطقة، وسياسية "الإغراق" المالي التي تخاطر بالإضرار ببيئة المنظمات غير الحكومية.

<sup>16</sup> محضر الاجتماع التشاوري الثالث لمجلس ممثلي المؤسسة، 2 يونيو/حزيران 2012:

[http://www.emhrf.org/en/documents/Minutes\\_ConsultationCouncilofRepresentatives\\_June2012\\_eng.pdf](http://www.emhrf.org/en/documents/Minutes_ConsultationCouncilofRepresentatives_June2012_eng.pdf)

<sup>17</sup> المرجع السابق.

تدرك المؤسسة هذه المستجدات جيداً وقد فتحت قنوات للتعاون والمشورة المتبادلة مع الجهات الفاعلة الدولية المهتمة بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان وبالمنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنخرط المؤسسة في عدة شبكات للجهات المانحة في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي. وهي تضطلع بدور مهم من خلال تقديم المشورة وتنسيق الدعم مع العديد من المانحين في سياق الدفاع عن حقوق الإنسان عموماً وفي سياق قضايا أكثر تحديداً تتصل بسوريا وتونس والجزائر ومصر وغيرها من البلدان.

## 2-6 الشراكات المالية

حظيت المؤسسة الأورو-متوسطة في 2012 بثقة الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والمفوضية الأوروبية عبر الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR)، والأداة الأوروبية لتحقيق الاستقرار (IFS)، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (DANIDA)، ومؤسسات المجتمع المفتوح (OSF)، وصندوق سيغريد راوسنغ (SRT)، ووزارة الخارجية الفرنسية، حيث تلقت مساهمات سخية من هذه المؤسسات.

## 3-6 المعلومات والاتصالات

واصلت المؤسسة الأورو-متوسطة في عام 2012 سياستها المتمثلة في الحفاظ على سرية معظم المعلومات الخاصة بالمستفيدين من تمويلها. أقرت المؤسسة هذه السياسة المعمول بها حالياً نظراً للمخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتعرض لها الأنشطة والمتقدمون بطلبات الحصول على التمويل والحاصلون على التمويل وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تحرص المؤسسة على شفافية أنشطتها حيث تزود مانحيها الرئيسيين بمعلومات شاملة عن تدخلاتها وأنشطتها في مجال دعم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والجماعات والمدافعين المنخرطين في هذا المجال في المنطقة.

قامت المؤسسة أيضاً بتحديث موقعها على شبكة الإنترنت (<http://www.emhrf.org>) ووضعت شروحات واضحة للمعايير التي تحكم طلبات الدعم العادي والمستعجل، وحددت المواعيد النهائية لتقديم الطلبات، بلغات العمل الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية)، من أجل ضمان سهولة الوصول إلى هذه المعلومات والوثائق الأساسية.

## 4-6 المراجعة

كلف مجلس أمناء المؤسسة المستشار الخارجية ميرفت رشماوي بإجراء مراجعة لتقييم دور المؤسسة وهيكلها بهدف تحديد التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة وماهية الموارد الضرورية مستقبلاً. وشملت مجالات التركيز لهذه المراجعة الاستراتيجية، التي أجريت في عام 2012، ما يلي:

1. دور المؤسسة واستراتيجية تدخلاتها في الاستجابة للاحتياجات التي يُعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الناشئة في المجتمع المدني في ضوء الظروف المتغيرة:
  - الولاية الجغرافية الحالية والمستقبلية وألويات التدخل؛
  - آليات ومعايير التدخل الحالية والمستقبلية؛
  - التعاون الحالي والمستقبلي مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى.
2. هيكل المؤسسة لضمان انسجامه مع استراتيجية التدخل:
  - الفريق التشغيلي الحالي والمستقبلي؛

## ○ البعثة/البعثات الإقليمية الحالية والمستقبلية.

التقت المستشارة، كجزء من مهمتها، بمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات شريكة وبعض أعضاء مجلس الأمناء والأمانة العامة وتناقشت معهم. قدّمت المستشارة النتائج الرئيسية لتحليلها إلى مجلس الممثلين في كوبنهاجن بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2012 بهدف مناقشتها والتعليق عليها.<sup>18</sup> ورُفِع التقرير النهائي إلى مجلس أمناء المؤسسة وإلى الجهات المانحة الأساسية للمؤسسة بتاريخ 2 يوليو/تموز 2012.

### 2-6 تحليل المخاطر والاستدامة

فيما يلي عرض للمخاطر الرئيسية التي حددتها المؤسسة فيما يتعلق بتقديم المساعدات المالية للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان جنوب وشرق المتوسط:

- **خطر زيادة القمع ضد متلقي التمويل من المؤسسة.** لم تؤد المساعدات التي قدمتها المؤسسة لغاية الآن إلى حدوث قمع قانوني أو بدني أو نفسي ضد المدافعين وذلك بسبب مبدأ السرية الذي تتقيد به المؤسسة في استعراض طلبات التمويل، وفي قرارات منح الدعم وتحويل الأموال للمستفيدين. وينطبق مبدأ المحافظة على المعلومات السرية في جميع الوثائق التي يُكشف عنها للعموم. فهذه الوثائق لا تتضمن أسماء المستفيدين ولا قيمة الدعم. وتتم كذلك المحافظة على سرية الاتصالات. وفي الوقت نفسه، تقوم المؤسسة بإعلام المانحين الرئيسيين بشأن أنشطتها وتطبق مبدأ الشفافية مع التزام كافة احتياطات السرية.
- **خطر مرتبط بتجميد التمويل أو اعتراضه من قبل جهة أخرى غير المدافع المستفيد.** كانت الحصيلة العامة مرضية في العام 2012. تلتزم المؤسسة جانب الحذر من هذه الناحية باستمرار وتتخذ خطوات وقائية وتقوم بجمع معلومات مختلفة من متلقي الدعم قبل تحويل الأموال وأثناءه وبعده.
- **خطر بأن ينشأ عن التمويل تأثير غير مقصود يزعزع استقرار المجتمع المدني (تفاقم نزعة التنافس، وبث معلومات غير صحيحة)، والتبعات المحتملة لإساءة استخدام التمويل أو اختلاسه (الفساد، الاختلاس).** لقد تجنبت المؤسسة هذا الخطر لغاية الآن، ولكنها تواصل أخذ الحيطة والحذر في هذا المجال. إضافة إلى أن محدودية قيمة المنح المقدمة تحدّ من خطر إساءة استخدامها. وتُجري المؤسسة تقييماً صارماً قبل اتخاذ قرار التمويل، بالإضافة إلى أن التزام المستفيد يحدّ أيضاً من المخاطر. ويجب أن يمثل المستفيدون لعدد من قواعد المساءلة، في حين تراقبهم المؤسسة على نحو منتظم. وتحفظ المؤسسة أيضاً بحقها في طلب استعادة الأموال إذا لم يتم تحقيق الغاية المنشودة من العقد المبرم بين المؤسسة والمستفيد.

تستند استدامة تحركات المؤسسة إلى العناصر التالية:

- إن إمكانية الحصول على مساعدة مرنة وسريعة ومحلية هي أمر ضروري؛ وهي تزيد قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على العمل في المنطقة.
- بصفة عامة، لا تتوفر للجهات المانحة الرئيسية آليات التحرك بسرعة ونقل الموارد على نحو مبتكر، ولا تتوفر لديها القدرة على توفير عدد كبير من المنح الصغيرة والفردية.
- بفضل تشكيلة مجلس أمناء المؤسسة، والتي تشمل مسؤولين من عدة منظمات إقليمية ودولية إضافة إلى خبراء مطلعين على شؤون المنطقة، فإن المؤسسة تتمتع بقدرة مباشرة على الوصول إلى المنظمات غير الحكومية وإلى المدافعين، مما يمكنها من الاستفادة من مصدر معرفي فريد وعالي المصدقية للحصول على

<sup>18</sup> انظر ميرفت رشماوي "اقتراحات من أجل التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة،"

[http://www.emhrf.org/en/documents/Minutes\\_ConsultationCouncilofRepresentatives\\_June2012\\_eng.pdf](http://www.emhrf.org/en/documents/Minutes_ConsultationCouncilofRepresentatives_June2012_eng.pdf)

للاطلاع على نقاش أشمل لهذه العناصر مع مجلس الممثلين.

معلومات موثوقة ومفصلة من أجل القيام بعملها، مما يحسن بالتالي نوعية نشاطات المؤسسة ووصولها إلى الفئات المستهدفة.

- تحرص المؤسسة دوماً على الإصغاء إلى شركائها وإلى المجتمع المدني من خلال نشاطات المتابعة، وتعزيز تواجدها الإقليمي، وزياراتها المنتظمة للمنطقة، مما يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الظروف المحلية والإقليمية واحتياجات المدافعين.
- تركز المؤسسة جهودها على هذه المنطقة التي تتميز بأنها محصورة، مما يعني أن بإمكان المؤسسة أن ترسم صورة محددة لنفسها ، وأن تكون شريكاً مفضلاً في مجال عملها.
- تعمل المؤسسة، وبحسب الحاجة، على تشجيع مشاركة وتعبئة منظمات وطنية وإقليمية ودولية أخرى، سعياً منها لتوفير دعم سياسي ومؤسسي طويل الأجل للمدافعين.
- تقوم المؤسسة بمخاطر محسوبة من خلال منح مستويات محدودة من التمويل للمدافعين المعرضين للخطر، وللنظمات الصغيرة الناشئة، والنشاطات المبتكرة.
- بفضل اتصالاتها الوثيقة مع الفاعلين في المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات، تحتل المؤسسة موقعاً يمكنها من تقديم النصح والعمل كوسيط بين المدافعين والمانحين الدوليين في الحالات التي تكون فيها طلبات التمويل مرشحة بوضوح لتلقي الدعم من منظمة مانحة أخرى.
- تسعى المؤسسة على نحو فاعل إلى تأمين التمويل وتنويع مصادره دعماً لنشاطاتها الهادفة إلى توفير المساعدات للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.
- وأخيراً وليس آخراً، تستند المؤسسة في تدخلاتها الاستراتيجية إلى الحق في حرية تكوين الجمعيات.

## 6-6 الإدارة الداخلية

لم يطرأ تغيير على تشكيلة مجلس أمناء المؤسسة في العام 2012. يتكون المجلس من تسعة أعضاء يقومون بمهامهم على أساس تطوعي.

وفي عام 2012، ضمت الأمانة العامة للمؤسسة الموظفين التالية أسماؤهم:

- آني-صوفي شيفر (حاصلة على شهادة في القانون العام)، موظفة بدوام كامل بمنصب مديرة برامج في كوبنهاغن؛
- رامي صالح (حاصل على شهادة في علم الاجتماع)، موظف بدوام كامل كمستشار إقليمي في تونس العاصمة؛
- إيميلينا جاسكويك (حاصلة على شهادة في الاقتصاد الدولي)، موظفة بدوام كامل كمديرة للمنح في كوبنهاغن؛
- كاترين هويبي فريديريكسن (حاصلة على شهادة في اللغات الأجنبية)، وهي سكرتيرة إدارية في كوبنهاغن؛
- روجيه جليخ (حاصل على شهادة في الاتصالات)، موظف بدوام كامل كمساعد مشاريع في كوبنهاغن لغاية 11 سبتمبر/أيلول 2012؛
- نادين مورغان (حاصلة على شهادة في إدارة الأعمال)، موظفة بدوام كامل كمساعدة إدارية في كوبنهاغن لغاية 5 أغسطس/آب 2012؛

- سامي ليندفاي-قرموط (حاصل على شهادة في العلاقات الدولية) موظف كمتدرب في كوبنهاغن لمدة ستة أشهر منذ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.
- استخدمت المؤسسة الأورو-متوسطة جهات متخصصة في المحاسبة وتقنيات المعلومات على أساس دوام جزئي أثناء العام. ودقق حسابات المؤسسة مكتب شركة ديلويت (Deloitte) لتدقيق الحسابات في كوبنهاغن.